الرياض

الاثنين ٢٤ رجب ١٤٢٦هـ - ٢٩ أغسطس ٢٠٠٥م - العدد ١٣٥٨٠

استبعد أن تكون قرارات الوزارة مرتجلة..

الحميد: لم نلزم الشركات على زيادة رواتب موظفيها

د. الحميد أثناء تحدثه في المؤتمر الصحفي أمس

تغطية: نايف الزاحم ، تصوير: حاتم عمر

أكد وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير الدكتور عبدالواحد بن خالد الحميد ان وزارة العمل ستنظر بعين الاعتبار لمؤسسات القطاع الخاص التي قررت زيادة رواتب موظفيها تجاوبا منها مع الأمر السامي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ال سعود بزيادة رواتب موظفي الدولة مؤكدا في الوقت نفسه أن الوزارة لم تلزم القطاع الخاص على تقديم زيادة رواتب العاملين لديها لتفاوت الامكانيات لديهم.

وأهاب الدكتور عبدالواحد الحميد في لقاء عقد أمس بالشباب إلى استثمار فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص مفيدا أن تدني رواتب تلك القطاعات لايمثل عائقا في وجه طالبي العمل لأنه سيزيد من راتب هذا الشاب ان اثبت وجوده في عمله داعيا أصحاب المؤسسات والشركات إلى اتاحة الفرصة للشباب السعودي القادر على اثبات وجوده لو اتيحت له الفرص المناسبة.

وقال ان وزارة العمل وبالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عملوا على ايجاد حملة توظيف طالبي العمل بشكل مخطط له ومدروس لكن لم تجد التفاعل المطلوب أو المؤهل منها ويرجع ذلك لسببين رئيسيين هما الفهم الخاطىء للحملة فقد ظن البعض انه بتسجيل اسمائهم في الحملة ستصرف لهم اعانات شهرية أما القسم الآخر فكان يبحث عن فرص وظيفية ذات مزايا خاصة تتوافق مع ما يطمح اليه طالب العمل في ما هو متوفر من وظائف.

وأشار وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير إلى أنه قد تكون هناك عقبات حقيقية في وجه الشاب لظروف طبيعة العمل أو تدني الرواتب وما شابه مؤكدا ان الوزارة تعمل جاهدة على تذليل هذه العقبات.

ونفى الحميد ان تكون قرارات الوزارة مرتجلة أو عشوائية بل هي مدروسة بشكل واسع وتصب في المصلحة العامة إلا ان هناك بعض القرارات يكون فيها مرونة على حسب الظروف مبرراً ذلك في قرار سعودة سيارات الأجرة وذلك لأسباب عدة من أبرزها انه لم يكن العدد كافياً حيث كان المتقدمون قليلين جداً.

وفي سؤال حول وضع حد أدنى للأجور اكد ان وضع حد أدنى للأجور سوف يضر عملية السعودة وذلك لأن صاحب العمل سوف يتوجه إلى العامل الأجنبي وهذا الموضوع يحتاج إلى تأني وذلك كثرة العمالة الوافدة حيث قدرت التحويلات النقدية للعمالة الأجنبية خلال الفترة من ١٩٩٠م - ٢٠٠٢م حوالي ١٩٥ مليار دولار وهذا يحتاج مناقشة الموضوع بشكل واضح.

من جهة أخرى أعلن الحميد اعداد طالبي العمل المسجلين الذين تم توظيفهم من خلال مكاتب العمل منذ بداية الحملة حتى الأسبوع الماضي بلغ (٤٣٩٨٤) موظفاً سعودياً مؤكداً في الوقت نفسه ان الحملة مستمرة في توظيف الشباب السعودي إلا ان هناك قصور من بعضهم في التقدم على هذه الوظائف بحجة ضعف الرواتب مبيناً ان بامكان طالب العمل الجاد إذا أثبت انضباطه في العمل فسوف يحصل على راتب جيد من الشركة.